



بثينة خليضة قاسم

كاتبة من البحرين

مؤسسات المجتمع المدني والتحديث السياسي

■ تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً في عملية إحداث توازن في كينونة وبقاء المجتمعات بعدما آلت إليه من وهن وتمزق نتيجة توغل يد الحكومة وتوحش البيروقراطية وفشل الأنظمة السياسية الحاكمة في احتواء مدخلات النظام وبالأخص متطلبات الجماهير. وعليه جاءت مؤسسات المجتمع المدني كردة فعل في محاولة منها لإنعاش المجتمعات ومساندة الحكومات في أداء مهامها.. وكان حري بالحكومات أن تمد جسور التعاون والعمل مع تلك المؤسسات، خدمةً لمصالح شعوبها وإشراكها في عملية التنمية والتحديث السياسي، بدلاً من التعامل معها من منطلق الواجهات الزائفة..

وبالعودة إلى نشأة وتطور المجتمعات المدنية في الفكر الغربي، نستشف أنها واكبت الفكر الليبرالي منذ انطلاقتها في القرن السابع عشر الميلادي متأثرةً بنظريات العقد الاجتماعي كما عبر عنها المفكر جون لوك في كتاباته التي تمخضت عن أن الإنسان في حالة الطبيعة كان يعيش حياة عقلانية ورشيقة، بيد أن الأناية جعلته يفكر في حياة أفضل مما هو عليه، ومن ثم قرر الأفراد مجتمعين أن يتعاقدوا فيهم بينهم لكي يشكلوا مجتمعاً يتنازل فيه كل منهم عن الحق الذي كان له في حالة الطبيعة والمتمثل في الحق في تفسير قانون الطبيعة والقضاء به وتنفيذه.

وعلى ضوء هذا العقد بدأت بواكير المجتمع المدني في البروز والتشكل وذلك للتمتع بصورة أفضل بحقوق الإنسان الطبيعية (الحق في الحياة، الحرية والتملك)، والتي اعتبرت فيما بعد دعائم لكل المدارس والحقوق الفكرية، وإن تباينت في إعطائها الأولويات لذلك، فالمدرسة الليبرالية مثلاً تثنى الضرب بشدة وتجعله قبل المجتمع، أما المدرسة الديمقراطية فإنها ترجع للشعب في كل صغيرة وكبيرة في حكم الشعب بنفسه، كما أنها تعلي من شأن المساواة، وعليه فنطاق الحكومة عند الديمقراطيين هو المجتمع (حكومة شعبية). أما نطاق الحكومة عند الليبراليين فهو يتمثل في (حكومة دستورية مقيّدة).

أما المدرسة الفوضوية، فقد رفضت رفضاً قاطعاً كل ما هو مرتبط ذكره بالسلطة، باعتبار أن الأخيرة شر مطلق ومؤامرة مستمرة على الأفراد كما يعرفها (باكونون) فالسلطة المقبولة لديهم هي السلطة المعنوية، حيث الكل ملتزم بها لأن السلطة فيها لا تفرض نفسها بقوة مادية خارجية..

أما بالنسبة للفكر الإسلامي، فإن جدلاً واسعاً يدور داخل المجتمع الإسلامي حول موقف الإسلام من المجتمع المدني وما ينضوي تحت قبته من حرية تشكيل الأحزاب والجمعيات (التعددية)، إذ يرى البعض أنها نتاج غربي ومؤامرة صهيونية، الهدف منها تزيق الأمة حتى يسهل عليهم السيطرة عليها، ويستند الضيق الراض للمحزبية وتعددية الفكر إلى قول الله عز وجل في محكم تنزيله: (واعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) (وقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (يد الله مع الجماعة).

ويقابل هذا الرأي المتحفظ والمتشدد رأي آخر على طرف نقيض، يرى أن التعددية في المجتمع إنما هي تجسيد عصري لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ هو يتيح للأقلية أن تعبر عن رأيها وأن تدافع عن مصالحها، وقد سئل الشيخ يوسف القرضاوي عن الموقف الشرعي من تعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي، فقال: (رأبي أنه لا يوجد مانع شرعي في وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص ولا نص، بل إن ذلك التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر، لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة معينه بالحكم وتسلسلها على سائر الناس).

وأستطيع القول من خلال قراءاتي لكثرة تباين وجهات النظر الإسلامية حول فكرة تعددية الرأي واختلافها، إن ذلك أكبر دليل على احترام الإسلام للرأي والرأي الآخر.

عوداً على بدء، فإن مؤسسات المجتمع المدني إنما أنشئت لغايات بعيدة كل البعد عن عامل الربحية، كما أنها تعمل في إطار منفصل عن الجهة الرسمية في البلاد ما يحولها التحرك بأريحية في مراقبة أداء المؤسسات الرسمية، تبقى الإشكالية الأساس التي تواجه تلك المؤسسات هي إشكالية التمويل، والخوف كل الخوف أن تقع تلك المؤسسات فريسة للدعم الخارجي، وقد أيقنت الحكومات التي تشكل تلك المؤسسات تحدياً سافراً لاستبديديتها وانفرادها في صنع القرار مدى خطورة عامل التمويل والدعم الخارجي في سمعة وولاء مؤسسات المجتمع المدني، فشرعت في اللعب بأوراق مختلفة باسم الوطن! حتى استطاعت التمويل تارةً وذو الرمداد في العيون تارةً أخرى.

جدير بالذكر، أن نشوء تلك المؤسسات يعد خطوة إيجابية نحو أجواء جديدة في المجتمعات، تؤدي بلا شك إلى حراك اجتماعي، وطرح أسئلة ذات خصوصية في الوعي الاجتماعي، تمهد لتأسيس وعي جديد. ومن الطبيعي أن يقابل تلك التحولات تطورات في المجتمعات العربية نتيجة ذلك الحراك، وإن فسره البعض بأنه هيجان وليس حراك، إلا أن ذلك لا يمنع قيام بنى اقتصادية جديدة، وسياسات نحو تمكين المرأة، كما أخذت تتكسر في الوعي الاجتماعي أهمية التنظيمات الاجتماعية..

وتؤكد الدراسات الاجتماعية أن السمة الرئيسية التي تميز المجتمعات العربية في بداية القرن الحادي والعشرين هي الانحطاط الشامل، باستثناء تلك الدول التي تتخذ من مؤسسات مجتمعها المدني خط دفاع دون السقوط في هوة الدول المتخلفة، وسواء اعتبرنا مؤسسات المجتمع المدني مدخلا لتكريس الديمقراطيات في المجتمعات العربية أو اعتبرتها الحكومات العربية قشة نجاة، فإن وجودها أضحت من الأهمية بمكان بحيث لا يستطيع نظام سياسي مهما بلغ تعسفه أو استبداده أن يلقي به خارج إطار المتعارف به ■

B7747@HOTMAIL.COM

